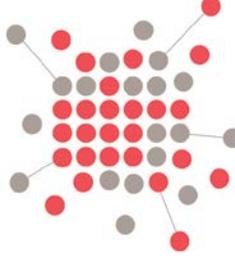


قوة الإنسانية

مجلس مندوبي الحركة الدولية
للصليب الأحمر والهلال الأحمر
٧ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٥، جنيف



AR

32IC/15/15

الأصل: إنجليزي

لاتخاذ قرار

المؤتمر الدولي الثاني والثلاثون

للصليب الأحمر والهلال الأحمر

جنيف، سويسرا

10-8 كانون الأول/ديسمبر 2015

تنفيذ القرار رقم 3 "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي" الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

تقرير مرحلي

(2015-2011)

مشروع وثيقة من إعداد الصليب الأحمر الاسترالي

بمساهمة من الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر

واللجنة الدولية للصليب الأحمر

جنيف، تشرين الأول/أكتوبر 2015

موجز لأهم المعلومات

التزمت الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر منذ أمد بعيد بالعمل مع الحكومات والسكان المضيقين ومجتمعات المهاجرين بتلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين. وقد ترسخ هذا الالتزام رسمياً في سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة التي تبلورت عام 2009، كما أشارت إليه الدول في القرار رقم 3 الذي اعتمده المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر عام 2011. واستجاب هذا القرار بدوره لإعلان سبق واعتمده المؤتمر الدولي الثلاثون بعنوان "معاً من أجل الإنسانية" وأكد على "أهمية دراسة طرق وأساليب تعزيز التعاون الدولي على جميع المستويات لمعالجة الشواغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية".

ويقدم التقرير الحالي لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر [ويشار إليها فيما يلي بالحركة الدولية، وهي تتألف من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، والجمعيات الوطنية] بالتعاون مع الدول في تنفيذ القرار رقم 3 "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي" الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، وذلك خلال الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2015.

ومع تفاقم المحنة التي يكابدها المهاجرون المستضعفون، لا يزال للقرار رقم 3 أهمية ودلالة كبيرتان، ومن الضروري أن تستمر الحركة والدول في تعزيز عملية تنفيذه. وينبغي للدول أن تحافظ على جهودها الرامية إلى حماية كرامة جميع المهاجرين وضمان سلامتهم، بل وتزيد منها، وأن تكفل أيضاً حصولهم على الخدمات التي يحتاجونها. وتستطيع الحركة من واقع خبرتها وبحكم وجودها على امتداد المسارات التي يسلكها المهاجرون والتزامها إزاءهم، أن تساهم في تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين. وتبرز الحاجة الماسة للتعاون الوثيق داخل الحركة وخارجها لضمان الحصول على الخدمات الإنسانية وتوفير الحماية للأشخاص المعرضين للخطر على امتداد طرق الهجرة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد.

إنجازات مهمة خلال الفترة من 2011 وحتى 2015¹

يسجل التقرير الحالي بعض التقدم المُحرز ويسلط الضوء عليه فيما يلي، ولكن ينبغي الإشارة إلى الطابع المحدود والنسبي لهذا التقدم، نظراً لقلّة عدد الجمعيات الوطنية والدول التي أجابت على الاستبيان. وتستند النتائج الحالية إلى الردود التي وردت على الاستبيان من 47 جمعية وطنية و22 دولة.

وصول الجمعيات الوطنية إلى المهاجرين دون تمييز وبغض النظر عن وضعهم القانوني

أفادت غالبية الجمعيات الوطنية التي تقدمت بمعلومات لاستعراض تنفيذ القرار رقم 3 المعني بالهجرة بأنها استطاعت أن تصل على نحو كافٍ ومرص إلى المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، رغم أن البعض منها أشار إلى أن حقها في هذا الوصول لم يصطبغ بصفة رسمية بموجب أي اتفاق قانوني مع السلطات العامة. وأشارت الدول إلى امتثالها للالتزامات الناشئة عن المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة بالهجرة، وأفاد عدد قليل منها بوصول الجمعيات الوطنية إلى كافة المهاجرين دون قيد أو شرط.

حصول المهاجرين على حماية دولية كافية وعلى الخدمات الضرورية

توجد حالات أُحرز فيها تقدم كبير نحو التأكد من اشتغال الإجراءات الوطنية، وخاصة تلك التي من الممكن أن تفضي إلى الحرمان من الحصول على الحماية الدولية، على ضمانات كافية لحماية كرامة المهاجرين وضمان سلامتهم، حسبما تقتضي الضرورة. وقدم العديد من الجمعيات الوطنية المساعدة للسلطات في هذا الصدد بغية إجراء التحليلات ووضع الخطط وتوفير الخدمات. بيد أن محدودية الموارد تمثل عاملاً حاسماً بالنسبة للجمعيات الوطنية التي تلتزم بتطبيق القرار رقم 3. وكان تفعيل الحماية الدولية وأنماط الحماية الأخرى، فضلاً عن الحصول على الخدمات الإنسانية محدوداً في بعض الدول، نظراً لعدم وجود إجراءات منصفة وفعالة للبت في وضع المهاجرين وتوفير ضمانات كافية لهم. وشكّلت تلك العوامل تحديات إزاء الجهود الرامية إلى ضمان الاحترام الواجب للحقوق الأساسية لجميع المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، وفقاً للقانون الدولي الواجب التطبيق والقانون الوطني المعمول به. ويتعرض المهاجرون للاحتجاز بصورة متكررة للغاية، باعتباره استجابة تلقائية للهجرة غير الشرعية بدلاً من البحث عن سبل بديلة للاحتجاز. وذكرت ست وخمسون دولة في استبيان عام 2013 وأربع عشرة دولة في استبيان عام 2015 أنها اتخذت إجراءات لتنفيذ ضمانات الحماية.

¹ تستند النتائج إلى التقرير المرحلي الذي أعدّه الاتحاد الدولي عام 2013، وإلى الردود التي وردت على استبيان عام 2015 من 47 جمعية وطنية و22 دولة، وإلى بحث سابق أجراه مناهج التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وشبكة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ، وإلى المشاورات التي أجريت مؤخراً في إطار خلية التنسيق من أجل الهجرة في عام 2015 (خلية الهجرة)، التي استضافتها أمانة الاتحاد الدولي في جنيف والمكونة من خبراء من الجمعيات الوطنية والاتحاد الدولي بدعم من اللجنة الدولية. وينبغي القيام بمزيد من الرصد الفعلي من أجل تقديم تقرير كامل وواقف عن التقدم المحرز بشكل عام، حيث أن الردود على استبيان عام 2015 ليست لها دلالة إحصائية يمكن الاعتماد بها (حيث أجاب عليه بالكامل 25 في المائة من الجمعيات الوطنية و12 في المائة من الدول).

تعزيز الإدماج الاجتماعي

وسّعت الجمعيات الوطنية نطاق برامجها وأدخلت عليها بعض التعديلات بحيث تلبي الاحتياجات المتزايدة للمهاجرين المستضعفين، حيث تضمنت تلك البرامج آليات تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال تنفيذ أنشطة التعليم الهادف وإنكاء الوعي وبناء القدرات مع منظمات المجتمع المدني والدبلوماسية الإنسانية مع الحكومات. بيد أن التمويل غالباً ما يكون عاملاً مثبطاً. ويتجلى التشرذم الاجتماعي في كثير من الدول من خلال الحواجز التي تحول دون لم شمل الأسر والتوظيف والحصول على الخدمات الأساسية. وأفاد عدد من الدول باتخاذ تدابير بغية تعزيز الإدماج الاجتماعي من خلال بعض البرامج المصممة لمساعدة الرعايا العائدين إلى الديار على الاندماج مجدداً في المجتمع.

التعاون وبناء الشراكات

توطدت أواصر التعاون مع الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف ومنظمات المجتمع المدني وتأسست شراكات معها، حيث يعترف بدورها المحوري في تحقيق النجاح واستمراره. وتعكف بعض الجمعيات الوطنية فعلياً على وضع نهج إقليمية. وتُقر بعض الجمعيات الوطنية بأن القطاع الخاص يتيح فرصاً محتملة للنهوض بمستوى إدماج المهاجرين من خلال توفير فرص عمل لهم، والتوسع في استخدام التقنيات الحديثة، وتشاطر قنوات التوزيع لدعم العمل الإنساني.

مجالات تحظى بالأولوية في التركيز:

تحتفظ جميع العناصر الأساسية للقرار رقم 3 بأهميتها في ضوء تزايد الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين. ويجري تسليط الضوء على المجالات التالية التي تحظى بالأولوية من أجل تعزيز التنفيذ المستمر لهذا القرار.

- تُدكر الدول، وفقاً للقانون الدولي واجب التطبيق، بمسؤوليتها المتمثلة في التأكد من أن تشريعاتها وإجراءاتها الوطنية المطبقة عند الحدود الدولية تشمل الضمانات الكافية لحماية كرامة المهاجرين وكفالة سلامتهم. ويُطلب أيضاً من الدول الامتثال لالتزاماتها بمنح الحماية الدولية الملائمة لمن يحق لهم الحصول عليها، وذلك تمشياً مع القانون الدولي واجب التطبيق والقانون الوطني المعمول به، وضمان حصول المهاجرين على الخدمات الأساسية.
- تمنح الحركة الدولية التعاون والتنسيق وتعزيزهما الأولوية في تلبية الاحتياجات الإنسانية لجميع المهاجرين المستضعفين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، مع الاعتراف بالحماية الخاصة الواجب منحها لفئات معينة من الأشخاص مثل اللاجئين وطالبي اللجوء، وذلك بمقتضى القانونين الدولي والوطني.

- تلتزم الحركة الدولية بالاستمرار في تعزيز انتشارها على الصعيد العالمي من خلال التخطيط المشترك والرصد والتحليل.
- تواصل الحركة الدولية استثمار جهودها ومواردها في بناء القدرات من أجل تأسيس الوعي وتعزيز التعلم من خلال الأقران وزيادة فرص تلبية الاحتياجات المحلية والإقليمية والدولية ومعالجة نقاط الضعف.
- يجب على الحركة الدولية أن تعزز مشاركتها وتوطد شراكاتها مع السلطات العامة ومجتمعات المهاجرين والمجتمعات المحلية المضيفة بغية ضمان وضع خطط فعالة واستجابة ناجعة للاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين.

1- مقدمة

يقدم هذا التقرير المرحلي لمحة عامة عن التقدم الذي أحرزته الحركة الدولية والدول في تنفيذ القرار رقم 3 المعني بالهجرة (الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي) الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين. ويُقدّم هذا التقرير بموجب نص المادة 5 من القرار سالف الذكر، حيث يستند إلى تقرير منتصف المدة الذي أعده الاتحاد الدولي عام 2013 والذي يشمل الفترة الممتدة من عام 2011 وحتى عام 2013.

وقد منح المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون الفرصة لمكونات الحركة والدول لمناقشة سبل الوفاء بالالتزامات المبذولة إبان المؤتمر الدولي الثلاثين لعام 2007 بالنسبة للعواقب الإنسانية للهجرة. وقد دعا إعلان "معا من أجل الإنسانية"، الذي اعتمده المؤتمر الدولي الثلاثون إلى "التعاون الدولي على جميع المستويات لمعالجة الشواغل الإنسانية التي تثيرها الهجرة الدولية". وأعلن المشاركون من خلال هذا الإعلان أيضاً عن عزمهم تكثيف الجهود "من أجل تعزيز احترام المجتمع المحلي للتنوع ومكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكرهية الأجانب والتهميش وغير ذلك من أشكال الإقصاء التي تواجهها كافة الفئات المستضعفة".

وقد أحرزت بعض الدول والجمعيات الوطنية تقدماً كبيراً منذ عام 2011 نحو تلبية الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين. وفي الوقت نفسه، لا تزال الحركة يساورها القلق بشأن استمرار معاناة المهاجرين المستضعفين الذين يعيشون خارج إطار النظام الصحي والاجتماعي والقانوني القائم والذين يتعذر عليهم، لأسباب متعددة، الاستفادة من الإجراءات التي تضمن احترام حقوقهم الأساسية.

ويُستهل التقرير المرحلي لسنة 2015 ببعض المعلومات الأساسية وتتوالى أجزاؤه بعد ذلك وفقاً للقرارات الأربع لمنطوق القرار رقم 3 بشأن الهجرة على النحو التالي:

- **الفقرة 1 من منطوق القرار:** تعزيز الوصول إلى المهاجرين وحصولهم على الخدمات الإنسانية
- **الفقرة 2 من منطوق القرار:** منح الدول الحماية الدولية المناسبة للمهاجرين وضمان حصولهم على الخدمات الملائمة
- **الفقرة 3 من منطوق القرار:** توثيق التعاون لضمان الإدماج الاجتماعي للمهاجرين من خلال تعزيز الوعي الثقافي ونشر القيم الإنسانية والعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني
- **الفقرة 4 من منطوق القرار:** تأسيس الشراكات

2- معلومات أساسية

الحركة الدولية لديها تقليد عريق من العمل مع المهاجرين المستضعفين وتقديم المساعدة لهم، يركز في الأساس على مبادئنا الأساسية. وينصرف جل تركيز الحركة في هذا الصدد إلى معالجة نقاط الضعف لدى المهاجرين وتعزيز إمكاناتهم، بغض النظر عن وضعهم القانوني، ويشدد على أهمية الاعتراف بتطلعات كل مهاجر وحقوقه وإظهار التقدير الواجب لها.

ونظراً لتمتع الحركة الدولية بوجود وظيفد على الصعيد العالمي في بلدان المنشأ والعبور والمقصد فإنها تستطيع أن تساعد على سد الفجوات الموجودة في نظم الحماية والمساعدة والتي تنشأ طوال رحلة الهجرة. ويبدل عدد كبير من الجمعيات الوطنية بالإضافة إلى ذلك جهوداً منذ زمن طويل للتصدي للممارسات التمييزية وللنزعات الاستغلالية بغية ضمان التماسك الاجتماعي للمهاجرين، ومعالجة أسباب انزعاجهم عن المجتمعات المضيفة وتهميشهم.

وتقر الحركة بأن الهجرة عبر مسالك الهجرة العالمية تُعتبر أولوية في إطار تزايد أعداد المهاجرين الذين يحتاجون إلى الحماية والمساعدة.

وقد اعتمدت الهيئة العامة للاتحاد الدولي سياسة بشأن الهجرة في عام 2009 بغية تعزيز هذا التقليد ودعم إمكانات المهاجرين، حيث طلبت من الجمعيات الوطنية مواءمة أنشطتها وفقاً لتلك السياسة بدعم من الاتحاد الدولي. وقد رحب القرار رقم 4 لمجلس المندوبين في تلك السنة بسياسة الاتحاد الدولي الجديدة، ودعا إلى استمرار التعاون بين جميع مكونات الحركة لضمان تنفيذها.

ويرد عن عمد وصف واسع النطاق للمهاجرين في السياسة سألغة الذكر، وذلك بدافع الرغبة في التصدي للشواغل الإنسانية المتصلة بالهجرة بأكملها. وتشمل فئة المهاجرين الأشخاص الذين يغادرون مكان إقامتهم المعتاد أو يفرون منه للذهاب إلى أماكن جديدة - خارج بلادهم عادة- بحثاً عن فرص أو بيئات أكثر أماناً وعن آفاق أفضل. وقد تكون الهجرة طوعية أو قسرية، ولكن تتداخل فيها معظم الأحيان مجموعة مركبة من الخيارات والقيود. وتشمل سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة، من جملة فئات أخرى، العمال المهاجرين والأشخاص الذين ليس لديهم جنسية، والمهاجرين الذين

تعتبرهم السلطات العمومية مهاجرين غير شرعيين، وكذلك اللاجئين وطالبي اللجوء، مع الاعتراف بحقوق معينة للفئات المختلفة وفقاً للقانون الدولي والوطني.

ومنح المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون الذي عُقد في عام 2011 الدول والحركة الدولية الفرصة لوضع خطط عمل فعلية وصياغة قرارات بشأن الهجرة على أساس الالتزامات الإنسانية التي نوقشت خلال المؤتمر الدولي الثلاثين واستناداً إلى المجالات التي ركزت عليها السياسة. وقد اعتمد المشاركون في المؤتمر القرار رقم 3 المعنون: "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي"، الذي شجّع الدول على "التأكد من أن إجراءاتها الوطنية المطبقة عند الحدود الدولية، وخاصة تلك الإجراءات التي يمكن أن تفضي إلى حرمان المهاجرين من الحماية الدولية أو ترحيلهم أو منعهم من الدخول، تشمل الضمانات الكافية لحماية الكرامة وكفالة سلامة جميع المهاجرين"².

وطلب القرار من الدول كذلك أن تضمن وجود قوانين وإجراءات تمكّن الجمعيات الوطنية من الوصول إلى المهاجرين، بغض النظر عن وضعهم القانوني، فضلاً عن تقديم المساعدة اللازمة لهم ومنحهم الحماية الدولية المناسبة؛ وضمان الحقوق الأساسية للمهاجرين؛ والتأكد من أن الإجراءات الأمنية المطبقة عند الحدود - ولا سيما تلك الإجراءات التي يمكن أن تفضي إلى منع المهاجرين من الدخول أو من الحصول على الخدمات الملائمة واستكمال إجراءات اللجوء، أو التي تؤدي إلى ترحيلهم أو منعهم من الدخول- تكفل سلامة المهاجرين وصالحهم وتحفظ كرامتهم؛ وبناء شراكات لتعزيز الخدمات الإنسانية المتاحة للمهاجرين المستضعفين. ودُعي الأعضاء المشاركون في المؤتمر علاوة على ذلك إلى تقديم تعهدات طوعية باتخاذ إجراءات محددة، إما بشكل فردي أو في إطار شراكات، بغية تعزيز مقاصد القرار.

وقد نُشرت سياسة الهجرة بالإضافة إلى القرار رقم 3 المعني بالهجرة على نطاق واسع خلال الفترة الفاصلة بين المؤتمرات، وأعدّ تقرير مرحلي مؤقت للعرض أثناء اجتماعات الحركة الدستورية عام 2013.

ونحن بصدد الاحتفال بالذكرى الخمسين للمبادئ الأساسية للحركة، من المناسب أن نقر بالدور الرئيسي الذي تلعبه تلك المبادئ في توجيه أنشطة الحركة في مجال الهجرة، من أجل حماية حياة البشر وصحتهم، وتعزيز كرامتهم وضمان الاحترام الواجب لهم. وتوفر المبادئ الأساسية إطاراً عملياً يسمح للحركة بالرد على الشواغل الإنسانية على طول مسارات الهجرة، وبترسخ موقفنا الحيادي في أنشطتنا - من خلال عدم الانحياز لأي طرف من الأطراف- وضمان عدم التحيز من خلال عدم التفرقة بين الأشخاص على أي أساس وتلبية الاحتياجات حسب درجة المعاناة والاستضعاف. ويعزّز مبدأ الوحدة والعالمية انتشار الحركة وتغطيتها للصعدين المحلي والعالمي،

² الاتحاد الدولي (2011)، "الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع والإدماج الاجتماعي"، قرار صادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر، جنيف، 28 تشرين الثاني/نوفمبر - أول كانون الأول/ديسمبر، (الصفحة 2).

في حين يُعنى مبدأ الاستقلال بالعلاقة الخاصة مع الجهات الحكومية والقيام بدور مساعد لها في المجال الإنساني، وبالقدرة على إضافة قيمة للعمل الإنساني مع الحفاظ على الاستقلال والتصرف بموجب مبادئ الحركة في جميع الأوقات. ونستطيع من خلال شبكتنا العالمية من المتطوعين الذين يعملون بدافع إنساني صرف، أن نبدي التعاطف اللازم مع المهاجرين الأشد ضعفاً وأن نوَقِّر الدعم اللازم لهم.

لمحة سريعة عن التقدم المحرز في الفترة من 2011 وحتى 2015



3- التقدم المحرز على صعيد تنفيذ القرار رقم 3 بشأن الهجرة

أدى القرار رقم 3 بشأن الهجرة إلى تسليط الضوء على ملف الهجرة داخل الحركة وساعد على بناء زخم كبير حول هذه القضية التي تحظى باهتمام عالمي. ويتطلب تقديم تقرير وافٍ عن التقدم المحرز بشكل عام مزيداً من الرصد والحصر، سيما وأن الردود التي وردت على استبيان عام 2015 ليست لها دلالة إحصائية يمكن الاعتماد بها (حيث أجابت عليه نسبة 25 في المائة من الجمعيات الوطنية و12 في المائة من الدول). ويعتمد التقرير الحالي بالإضافة إلى هذه الردود على التقرير المؤقت المعنون "تقرير مرحلي عن تنفيذ القرار رقم 3 بشأن الهجرة والتعهدات الخاصة بالهجرة في الفترة من 2011 حتى 2013"، وعلى البحوث التي أجراها منهاج التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، وشبكة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ، وعلى المشاورات التي جرت مؤخراً من خلال خلية تنسيق الهجرة التي يترأسها الاتحاد الدولي.

وقد حدد التقرير المرحلي المؤقت لعام 2013 مجموعة من الإجراءات العملية والتحديات والتوصيات التي أشارت إليها الجمعيات الوطنية والدول فيما يتعلق بتنفيذ القرار رقم 3³. وأقرت الجمعيات الوطنية بالاهتمام المتزايد بقضايا الهجرة، وأشارت مع التقدير إلى نمو التعاون مع الحكومات ومن خلالها من أجل تلبية احتياجات المهاجرين المستضعفين، مؤكدة تكريس سياسات عامة إنسانية للدفاع عن حقوق المهاجرين، ومشيرة إلى ارتفاع مستوى توفير وإتاحة الخدمات للمهاجرين في بعض البلدان.

ورغم أن التقرير المرحلي لعام 2013 عدّد الإجراءات التي اتخذتها الجمعيات الوطنية، فإنه أوصى بإدخال مزيد من التحسينات واعتماد نهج أكثر ابتكاراً لحماية حقوق المهاجرين، وخاصة المهاجرين الذي يُعتبرون غير شرعيين الموجودين في أي بلد. وركزت الجمعيات الوطنية على تحديات خاصة بالمصطلحات والأطر المستخدمة في وصف المهاجرين، مشيرة إلى أن مصطلحات من قبيل "المهاجرين غير الشرعيين" و"التهديدات الأمنية" تقترن بسياسات اللجوء الأكثر تقييداً وتجعل حصول المهاجرين على الخدمات الإنسانية وتقديمها لهم مهمة محفوفة بالصعاب⁴.

وأشار تقرير عام 2013 أيضاً إلى أن العديد من الدول لا يوفر حماية كافية للمهاجرين الذين تعتبرهم السلطات مهاجرين غير شرعيين على الحدود الدولية وفي أراضيها، حيث يلجأ البعض منها إلى احتجاز هؤلاء المهاجرين باعتباره إجراءً رادعاً، أو لا يسمح البعض الآخر للمهاجرين بالحصول على الخدمات من خلال سياسات وتشريعات مختلفة.

الفقرة 1 من منطوق القرار: تعزيز الوصول إلى المهاجرين وحصولهم على الخدمات الإنسانية

أحرز تقدم بصفة عامة في تعزيز الوصول إلى المهاجرين وحصولهم على المساعدات الإنسانية، حيث أفادت غالبية الجمعيات الوطنية أنها استطاعت أن تصل بشكل مُرضٍ وكافٍ إلى المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني، وأشار البعض منها إلى عدم إبرام أي اتفاق قانوني رسمي مع السلطات العامة في هذا الصدد.

وذكرت بعض الجمعيات الوطنية أنها أبرمت اتفاقات أو انخرطت في حوار مع السلطات العامة بشأن مسألة الوصول إلى المهاجرين المستضعفين وتقديم الخدمات لهم. وتبرز اتفاقات التعاون بين الجمعيات الوطنية والدول تلك الخطوة المشجعة التي خطتها الجمعيات الوطنية نحو إمكانية الوصول

³ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقرير مرحلي عن تنفيذ القرار رقم 3 بشأن الهجرة والتعهدات الخاصة بالهجرة، عن الفترة من 2011 حتى 2013 (2013).

⁴ الاتحاد الدولي (2013)، صفحة 47.

جمعية الصليب الأحمر الكولومبي

وَقَّع فرع الصليب الأحمر في كوندينا ماركا اتفاقاً مع وزارة الشؤون الخارجية في عام 2013 من أجل تقديم مساعدات عاجلة للمهاجرين الذين يفدون إلى البلاد عند وصولهم إلى بوغوتا، مع التركيز بشكل خاص على المناطق الحدودية.

إلى المهاجرين المحتجزين، وضمان حقوق جميع المهاجرين المستضعفين، وحصولهم على الخدمات - أو توفيرها لهم. انظر الصليب الأحمر الكولومبي في الحيز الجانبي.

أصبح انفصال العائلات لأسباب تتعلق بالهجرة مصدر قلق رئيسي بالنسبة لشبكة الروابط العائلية التابعة للحركة (انظر الحيز أدناه). ووفقاً لما ورد في التقرير المرحلي بشأن تنفيذ استراتيجية إعادة الروابط العائلية⁵، لا بد من الاستمرار في تحقيق استجابة جماعية أكثر ترابطاً وفعالية، تشمل حالات الطوارئ التي يتضرر منها المهاجرون. ورغم تزايد عدد الجمعيات الوطنية التي أبرمت اتفاقات مع السلطات أُقرت فيها دور تلك الجمعيات في إعادة الروابط العائلية، من الضروري إدماج خدمات إعادة الروابط العائلية بصورة أفضل في دور الجمعيات الوطنية باعتبارها هيئات مساعدة للسلطات العامة، وكذلك في الخطط الوطنية التي تضعها السلطات للتأهب لحالات الطوارئ ومواجهتها. وينبغي لشبكة الروابط العائلية أن تستعرض تجربة هذه الاتفاقات والخطط وأن تجري تقييماً لها من أجل تحديد الأدوار والمسؤوليات المنوطة بكل طرف من الأطراف المعنية في الحيلولة دون انفصال أفراد عائلات المهاجرين المستضعفين والتصدي للحالات التي تنشبت فيها تلك العائلات، وأن يشمل ذلك تأسيس آليات تنسيق أكثر فعالية.

ضمان احترام وحماية حقوق جميع الأشخاص

نُشر القانون الخاص بالهجرة في الجريدة الرسمية **بالمكسيك** يوم 25 أيار/مايو 2011. وينظم هذا القانون الجوانب المتعلقة بالهجرة ويركّز لا سيما على ضمان احترام وحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين المكسيكيين والأجانب، بغض النظر عن أصلهم أو جنسيتهم أو جنسهم أو أصولهم العرقية وعمرهم ومركزهم كمهاجرين، ومع إيلاء اهتمام خاص للفئات المستضعفة. ويعترف القانون كذلك بحق المهاجرين في تلقي كافة أنواع الرعاية الطبية من القطاعين العام والخاص، بغض النظر عن وضعهم القانوني، وفي الحصول على عناية طبية عاجلة لإنقاذ حياتهم دون مقابل.

وتوجد أمثلة إيجابية على إمكانية الوصول إلى لمهاجرين دون قيد أو شرط، منها استجابة **الصليب الأحمر الإيطالي** للوضع في منطقة البحر المتوسط، حيث وصلت أعداد تريبو على 54.660 مهاجراً بأساليب غير شرعية عن طريق القوارب وحطت على الشواطئ الإيطالية خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2015. وقام موظفو الصليب الأحمر الإيطالي وامتطوعوه جماعياً بمساعدة المهاجرين الذين كانوا يفدون إلى الموانئ، من خلال تقديم خدمات منقذة للحياة مثل الإسعافات الأولية والمعلومات الصحية

⁵ تقرير مرحلي أعدّ عن الفترة من 2012 وحتى 2015 بشأن استراتيجية إعادة الروابط العائلية التي وضعتها الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر (2008-2018)، للعرض على مجلس المندوبين لعام 2015

والدعم النفسي والاجتماعي، وبتوزيع مستلزمات الإغاثة وتوفير خدمات إعادة الروابط العائلية⁶. وقد تمكن الصليب الأحمر الإيطالي من تقديم تلك الخدمات بفضل الدعم المقدم من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي، وبفضل الشراكة التي أسسها مع جمعيات وطنية أخرى. وبالمثل، أطلق الهلال الأحمر المغربي حملة لتقديم المساعدات الإنسانية بالتعاون مع وزارة المغتربين وشؤون الهجرة بالمغرب. وقد انطلقت هذه الحملة في تشرين الثاني/نوفمبر من عام 2014 ومازالت مستمرة حتى وقتنا هذا.

تساعد شبكة الروابط العائلية التي تتألف من خدمات إعادة الروابط العائلية التي تقدمها اللجنة الدولية بالتعاون مع 189 جمعية وطنية على الحيلولة دون اختفاء الناس أو تشتتهم، وتعمل على إعادة التواصل بين أفراد العائلات والحفاظ على أواصره، عندما وحيثما يكون ذلك ممكناً. كما تسعى شبكة الروابط العائلية إلى مساعدة الأفراد على معرفة ما حدث لأحبائهم المفقودين. وقد كوّنت شبكة الروابط العائلية خدماتها بغية تقديم خدمة أفضل للمهاجرين وعائلاتهم تتوافق مع احتياجاتهم الخاصة وتتصدى لتحديات إعادة الروابط العائلية عبر حدود عديدة و للتعقيدات المتصلة بحالات المفقودين من المهاجرين وعواقبها على أسرهم، وتساعد أيضاً في العمل مع الأشخاص العابرين للحدود. وقد اقترن هذا التكيف في السنوات الأخيرة بعدد متزايد من مبادرات إعادة الروابط العائلية.

يشمل العمل الذي تقوم به اللجنة الدولية في إطار تقديم خدماتها للمهاجرين المحتجزين رصد الحالات والسعي إلى تحسين المعاملة التي يلقونها وظروف الاحتجاز واحترام الإجراءات القانونية الواجبة من خلال الدخول في حوار بناء مع السلطات وتقديم الدعم اللازم لها. وتوفر اللجنة الدولية بالإضافة إلى ذلك خدمات ومساعدات في إطار إعادة الروابط العائلية لمن يحتاجونها. وتدعم اللجنة الدولية العمل الذي تنجزه الجمعيات الوطنية من خلال تنظيم حلقات عمل حول الاحتجاز لأسباب تتعلق بالهجرة، واستكشاف أفضل الممارسات والمسارات التي يمكن للحركة من خلالها مساعدة المهاجرين المحتجزين على نحو أكثر فعالية. وتسعى اللجنة الدولية بشكل مستمر أثناء النزاعات المسلحة، من خلال حوار ثنائي وسري، للتأكد من أن جميع السلطات، متضمنة الجهات الفاعلة من غير الدول، تمتثل لالتزاماتها بموجب القانون الوطني والدولي بحماية أرواح جميع المدنيين والحفاظ على كرامتهم والتخفيف من معاناتهم، بمن فيهم المهاجرون المستضعفون.

⁶ الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، تقرير بشأن أحدث مستجدات تنفيذ نداء الطوارئ في إيطاليا: تحركات السكان، 2015.

الفقرة 2 من منطوق القرار: منح الدول الحماية الدولية المناسبة للمهاجرين وضمان حصولهم على الخدمات الملائمة

أشار التقرير المؤقت الذي أُعدّ عام 2013 إلى تحسّن مستوى الخدمات الإنسانية المقدّمة للمهاجرين نتيجة لتزايد الشراكات بين الجمعيات الوطنية والحكومات. ويقع على عاتق الدول في المقام الأول مسؤولية توفير هذه الخدمات. ولا ينبغي الاعتماد على الجمعيات الوطنية بصفتها أجهزة مساعدة للسلطات في تقديم الخدمات بصفة رئيسية، حيث أن استقلال الجمعيات الوطنية ولا سيما دورها كجهات مساعدة للسلطات العامة في المجال الإنساني يشكل عنصراً هاماً في خلق إطار لعلاقة العمل بين الحركة والحكومات، دائماً وأبداً وفق المبادئ الأساسية.

وقد أفادت سبع وأربعون جمعية وطنية أنها اتخذت خطوات لتشجيع الحكومات على كفالة وضع ضمانات لحماية المهاجرين، في حين أشارت 56 دولة إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان حماية المهاجرين عند الحدود الدولية، وبصفة أعم حصولهم على الخدمات الضرورية⁷.

العمل مع السلطات العامة

يعمل الصليب الأحمر البريطاني عن كثب مع وزارة الداخلية في المملكة المتحدة لتبسيط استمارة طلب لم شمل العائلة وجعلها أكثر انسيابية واستجابة لاحتياجات مقدم الطلب. وتودع الطلبات في الوقت الراهن باستخدام نموذج لا يرتبط تحديداً بلم شمل العائلات، مما يسبب صعوبات جمة بالنسبة للعائلات. ويساعد الصليب الأحمر البريطاني وزارة الداخلية بالإضافة إلى ذلك في وضع توجيهات جديدة من خلال تقديم أمثلة على حالات تحتاج إلى توضيح، تشمل حالات معقدة مثل التبني والتبني بحكم الأمر الواقع.

وأشارت 20 جمعية وطنية و14 دولة في التقرير المرحلي الحالي لعام 2015 إلى اتخاذ إجراءات لكفالة أعمال الضمانات عند الحدود الدولية. وذكرت بعض الجمعيات الوطنية التحديات التي واجهتها حيال الوصول إلى المهاجرين وتقديم الدعم لهم وخاصة في سياق الاحتجاز. وعلاوة على ذلك، تلجأ بعض السلطات إلى الاحتجاز باعتباره الحل المحبذ أثناء التعامل مع طلبات اللجوء، مما يحول في بعض الحالات دون لم شمل الأشخاص المعنيين مع عائلاتهم ودون حصولهم على الرعاية الصحية والمساعدة القانونية.

وتتضمن الأمثلة الإيجابية ما يقوم به الصليب الأحمر الفرنسي، حيث يوجد لديه مركز لاستقبال الحالات الإنسانية العاجلة مفتوح طوال الليل في منطقة الانتظار في مطار رواسي شارل ديغول، ومكتب لخدمة اللاجئين في مطار رواسي لاستقبال الأشخاص وتقديم المشورة لهم في منطقة الانتظار. وأشار الصليب الأحمر اللوكسمبورغي إلى دوره في تقديم المساعدة الإنسانية لطالبي

⁷ الاتحاد الدولي (2013)

اللجوء. وينص التشريع الحكومي في إكوادور على عدم اعتبار أي شخص في مركز غير شرعي فقط بسبب وضعه كمهاجر. ويتضمن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مرحلة ما بعد عام 2015 سبباً لتعامل الدولة مع الأمور التي تثير مخاوفها بالنسبة لتنقل الأفراد، مع التركيز على رؤية تنموية تعيد النظر في الهجرة على نحو شامل بالنسبة للمجتمعات المرسله للمهاجرين والمجتمعات المستقبلية لهم. وأفادت الدولة في الأرجنتين أن سياستها المعنية بالهجرة تحولت بعيداً عن التركيز على أمن الدولة نحو اتباع نهج يقوم على الحقوق الإنسانية للمهاجرين، حيث يضع هذا النهج الخاص بالتحركات الشرعية وغير الشرعية الشواغل الإنسانية في الطليعة ويمنحها أولوية على الأمن الوطني؛ ليس هذا فحسب بل إنه يزيل أيضاً الحواجز أمام تقديم المساعدات الإنسانية وخدمات الحماية للمهاجرين المعرضين للخطر. ويتبادل الصليب الأحمر البلجيكي والصليب الأحمر الألماني المعلومات حول برنامج العلاج عن طريق الفن لدعم النساء المهاجرات اللاتي يصبحن في حالة استضعاف شديدة للغاية نتيجة تعرضهن لتجارب من قبيل التعذيب أو الصدمات، حيث تسلط الجمعيتان الضوء على فوائد استخدام الفن كعلاج.

الفقرة 3 من منطوق القرار: توثيق التعاون لضمان الإدماج الاجتماعي للمهاجرين من خلال تعزيز الوعي الثقافي ونشر القيم الإنسانية والعمل المشترك مع منظمات المجتمع المدني

أبلغ عدد من الجمعيات الوطنية عن زيادة كراهية الأجانب والعنصرية في أوساط بعض المجتمعات المحلية، وهو أمر غالباً ما يجعل الفئات المهمشة بالفعل في المجتمعات، بمن فيها ضحايا العمل الجبري والاتجار بالبشر، في وضع غير مستقر⁸.

وأشار التقرير المرحلي لعام 2013 أن 49 جمعية وطنية اتخذت خطوات لتشجيع مزيد من التعاون مع السلطات العامة بغية تعزيز احترام التنوع. وقد وضعت برامج وأعدت حملات وأنشطة تطوعية وأطر لإشراك المجتمع المحلي، من أجل تعزيز احترام التنوع، وإذكاء الوعي الثقافي، وتثبيت موارد الرزق والنهوض بمستوى الرعاية الصحية للمهاجرين ورفاههم.

وأشارت عدة جمعيات وطنية ولكن ليس كلها في عام 2015 إلى مشاركتها في تعزيز الإدماج الاجتماعي بالتعاون مع السلطات العامة. وأبرز الصليب الأحمر البولندي حملات التوعية العامة التي قام بها بشأن حقوق المهاجرين. وأفاد عدد آخر من الجمعيات الوطنية بزيادة برامج التعليم المدرسي المتعلقة بالتسامح وبتنظيم حلقات عمل لبناء الكفاءات الثقافية لصالح أرباب العمل الذين يوظفون عمال مهاجرين.

وأبلغ عدد من الجمعيات الوطنية عن مشاركته في بناء القدرات في مجال الدعم النفسي والاجتماعي ورفع الدعاوى القضائية. وأشار الصليب الأحمر الأسترالي إلى الدور القيادي الذي يقوم به في تنمية القطاعات من خلال استضافة منتديات الممارسين وتبادل أدلة الممارسات الجيدة فضلاً عن توفير

⁸ الاتحاد الدولي (2013)، ص26.

التثقيف المدرسي للتصدي للأساطير والمفاهيم الخاطئة بشأن المشكلات التي يواجهها ملتمسو اللجوء.

ورغم مساهمة الجمعيات الوطنية في تنمية الإدماج الاجتماعي للمهاجرين ومناصرتهم، بغض النظر عن الوضع القانوني للمهاجرين، أفادت تلك الجمعيات أن التفكك الاجتماعي لا يزال متجلياً من خلال استمرار الحواجز المفروضة على فرص العمل والحصول على الخدمات الأساسية. وأشارت بعض الجمعيات الوطنية إلى ارتفاع مستويات وصم المهاجرين، وهو أمر يمكن أن يُعزى إلى تطبيق سياسات حكومية أكثر تقييداً وإلى كيفية تصوير فئات معينة من المهاجرين للجمهور. وأعلن الصليب الأحمر النيوزيلندي عن خدمة توظيف جديدة على المستوى الوطني في شراكة مع الحكومة، وذلك كوسيلة لتعزيز الإدماج الاجتماعي والوصول إلى سوق العمل، بغية دعم اللاجئين الذين أعيد توطينهم في الدخول إلى سوق العمل، وساعدت الجمعية بالفعل 107 أشخاص في الحصول على وظائف منذ إنشاء تلك الخدمة في عام 2014. وتتضمن استراتيجية منهاج التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين من بين ما تتضمن من التزامات منح الأولوية للقضاء على كراهية الأجانب والعنصرية تجاه المهاجرين، والتصدي للتحديات المرتبطة بالإدماج والاندماج الاجتماعي⁹. ووافق مؤتمر سان مارينو المتوسطي الثاني عشر للصليب الأحمر والهلال الأحمر على إشراك السلطات العامة في الجهود الرامية إلى التغلب على محنة المهاجرين على طول مسارات الهجرة وفي تعزيز أهمية تقديم المساعدة لمن هم عرضة للاستضعاف نتيجة لتلك التحركات¹⁰.

وتقدم تركيا مثلاً على دعم الأشخاص المستضعفين بسبب انعدام الجنسية، حيث تصدر بطاقات هوية للأشخاص الذين فقدوا جنسيتهم، وتوزعها على الأشخاص عديمي الجنسية لتمكينهم من التنقل والحصول على حق العمل وتجنب ترحيلهم. وذكر الصليب الأحمر البريطاني العمل الذي أنجزه في مجال مناصرة "بطاقة أزور"، وهي شكل من أشكال الدعم غير النقدي الذي تقدمه الحكومة ل طالبي اللجوء الذين لم تكلل مطالباتهم بالحصول على خدمات الحماية بالنجاح.

بناء شراكات من أجل توفير حماية أفضل للمهاجرين المستضعفين

"إعمال حقوق المهاجرين" هو مشروع مدته 42 شهراً يهدف إلى تعزيز وحماية الحقوق الإنسانية للمهاجرين. وتهدف تلك المبادرة التي يمولها الاتحاد الدولي بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي إلى بناء وتعزيز العلاقات بين منظمات المجتمع المدني، من خلال تبادل الخبرات وتحقيق الأهداف المشتركة وتعزيز جودة الخدمات التي يستفيد منها المهاجرون، ولا سيما الفئات الأشد استضعافاً والتي تشمل ضحايا الاتجار بالبشر والمهاجرين العاملين في المنازل والنساء والأطفال. ويشترك خمسة عشر بلداً في العمل المنسق الذي ينجزه المجتمع المدني على الصعيد العالمي.

⁹ استراتيجية منهاج التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين لعامي 2015-2016

(2015)

¹⁰ الصليب الأحمر والهلال الأحمر، مقال عن مؤتمر سان مارينو (2015)

الفقرة 4 من منطوق القرار: تأسيس الشراكات

تكتسب عملية تأسيس الشراكات وتعزيز العلاقات بين جميع مكونات الحركة والدول والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية ومنظمات المجتمع المدني، أهمية أكثر من أي وقت مضى لضمان كرامة جميع المهاجرين وصالحهم.

وذكرت كافة الجمعيات الوطنية تقريباً في التقرير المرحلي لعام 2013 أنها تعاونت مع منظمات دولية رئيسية شملت المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة ومنظمة العمل الدولية بغية توفير حماية أفضل للمهاجرين المعرضين للخطر. وقد أُشير إلى تأسيس شراكات أقوى بين الحكومات الوطنية بشأن قضايا الهجرة، وإلى زيادة التعاون بين منظمات المجتمع المدني والجمعيات الوطنية في العمل الرامي إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي واحترام التنوع. ومع ذلك، ألقى العديد من الجمعيات الوطنية الضوء على ضرورة وجود التزام خارجي أقوى من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية بالتعاون مع الجمعيات الوطنية إبان القيام بأنشطة لدى الحكومات لمناصرة الاحتياجات الإنسانية للمهاجرين المستضعفين على طول مسارات الهجرة¹¹.

واستمرت الشراكات في الفترة من 2013 وحتى 2015، بغرض إحراز تقدم في وضع البرامج وتقديم الخدمات وتأسيس آليات حماية لدعم المهاجرين المعرضين للخطر. وعزز كل من الصليب الأحمر الأسترالي والصليب الأحمر البلغاري على حد سواء علاقاتهما مع حكومات بلديهما الداعمة لرصد أوضاع المهاجرين قيد الاحتجاز. وركّز الصليب الأحمر البلجيكي على حملات التوعية المجتمعية وعلى المبادرات التثقيفية بالتعاون مع الجهات الحكومية من أجل تعزيز الدعم لحقوق المهاجرين وحمايتهم، كما تعاون الصليب الأحمر الأوزبستاني مع المنظمة الدولية للهجرة على دعم ضحايا الاتجار بالبشر. وأسس الصليب الأحمر الأمريكي شراكات أقوى مع المنظمات التي تعمل في مجال التعرّف على هوية رفات المهاجرين، بحيث يستطيع أن يدل العائلات الموجودة في الخارج التي تتصل به لتقديم المساعدة من أجل إعادة الاتصال بينها وبين أحد أفرادها المهاجرين المفقودين على هؤلاء الشركاء للحصول على المساعدة.

وقد تعاونت الجمعيات الوطنية أيضاً فيما بينها لتبادل المعلومات والعمل معاً على تنفيذ مبادرات مشتركة، استرشاداً بمبدأ العالمية وبولاية القرار. ويبرز كل من منهاج التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين وشبكة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ (انظر الحيز أدناه) فوائد التعاون في إحراز التقدم من خلال المنابر الإقليمية.

¹¹ الاتحاد الدولي (2013)

وتدعم بعثة الاتحاد الدولي في جنوب شرق آسيا الجمعيات الوطنية من أجل التعاون مع الحكومات ومنظمات المجتمع المدني. وقام الصليب الأحمر اليوناني بالإضافة إلى ذلك بتوزيع مستلزمات الإغاثة العاجلة على المهاجرين الذين وفدوا إلى الجزر، من خلال تعاون وثيق مع الاتحاد الدولي واللجنة الدولية ووزارة الشؤون الداخلية وسلطات يونانية أخرى، فضلاً عن المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية العليا لشؤون اللاجئين ومنظمتي أطباء بلا حدود وأطباء العالم.

شبكة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ

أنشئت شبكة الهجرة في آسيا والمحيط الهادئ عام 2012 كمئتمدي إقليمياً للجمعيات الوطنية لاستكشاف القضايا الحاسمة وللتحرك والمساهمة في تنمية المعرفة لصالح المهاجرين. وتصف وثيقة أساسية صاغتتها الشبكة مؤخراً بعنوان: "قضايا الهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ" الشواغل الرئيسية المتصلة بالهجرة في المنطقة، متضمنة ما يلي:

- تسجل منطقة آسيا والمحيط الهادئ مستوى من أعلى مستويات الهجرة في العالم، ويشمل أعلى مستوى من التحركات غير الشرعية، حيث تُقدّر المنظمة الدولية للهجرة أن ما يقرب من 43 في المائة من المهاجرين الآسيويين ينتقلون عبر حدود البلدان المجاورة.

- واستناداً إلى الردود التي وردت على استبيان من 26 جمعية وطنية من أصل 39 جمعية، ذكرت 86 في المائة من الجمعيات الوطنية أن العمال المهاجرين كانوا الفئة الأكثر إثارة للقلق من بين فئات المهاجرين.

- اعتبرت معظم الجمعيات الوطنية في المنطقة الهجرة أولوية بارزة بالنسبة لها. وأشارت الجمعيات الوطنية إلى وجود حواجز كبرى تحول دون تقديم المساعدة للمهاجرين، تتضمن نقص الموارد والدعم والمعلومات.

وقد أبرزت البحوث المجالات التي يمكن للجمعيات الوطنية أن تعمل فيها بشكل جماعي وبتوجيه من الحركة، على ضمان حماية حقوق المهاجرين في المنطقة.

ويضم حوار الدوحة حول الهجرة سلسلة من الفعاليات استضافتها منطقتا آسيا والمحيط الهادئ والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. والتأمت تحت مظلة تلك الفعاليات مجموعة من الجهات المعنية العاملة في مجال هجرة الأيدي العاملة، شملت منظمات إنسانية ومنظمات غير حكومية، وجهات حكومية وأكاديميين ومؤسسات بحثية وما إلى ذلك، بهدف تحديد أفضل الممارسات وأساليب التعاون. وكان الهدف أيضاً هو تقييم سبل تحسين قوانين العمل والسياسات والبرامج الرامية إلى حماية حقوق ومصالح العمال الوافدين. ونُظّم في إطار حوار الدوحة أيضاً مؤتمر مانيفلا بشأن هجرة العمالة على مدى يومي 12 و13 أيار/مايو 2015 في الفلبين. وأكدت الفعالية التي استضافها كل من الصليب الأحمر الفلبيني والاتحاد الدولي، أهمية الحد من أوجه الضعف التي تعاني منها النساء العاملات في المنازل من خلال إشراك مجموعة من الجهات المعنية في هذا الصدد.

4- الخلاصة

أبرز القرار رقم 3 المعني بالهجرة شواغل الحركة بشأن وضع "نهج أكثر ترابطاً وشمولاً وأفضل تنسيقاً للحركة والدول على حد سواء من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية وتقديم خدمات الحماية للمهاجرين المستضعفين والعمل مع المهاجرين والمجتمعات المضيفة على احترام التنوع والإدماج الاجتماعي"¹².

وشهدت السنوات الأربع التي انقضت منذ اعتماد القرار رقم 3 المعني بالهجرة تحسناً في فهم الحركة لهذه القضية وفي تنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة التي تسهم في الاستجابة الإنسانية للحركة وأحرازها تقدماً في تأسيس شراكات لا سيما مع السلطات المحلية.

وينبغي مع ذلك تكثيف الاستجابة من أجل تحقيق مقاصد القرار، ولا بد للدول من مواصلة جهودها الرامية إلى سن وإنفاذ قوانين تُمكن الجمعيات الوطنية من الوصول الفعلي والأمن لجميع المهاجرين، وتوفر ضمانات كافية للمهاجرين لحماية كرامتهم وكفالة سلامتهم وحصولهم على الخدمات المهمة التي يحتاجونها.

وقد عززت الحركة سبل التعاون في العمل من خلال وضع نهج إقليمية تركز على المنصات في منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى وآسيا الوسطى وروسيا، وعلى المنبر المتوسطي لمركز التعاون، وشبكة الهجرة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ ومنهاج التعاون بين جمعيات الصليب الأحمر الأوروبية بشأن اللاجئين وطالبي اللجوء والمهاجرين، وخلية تنسيق الهجرة في الاتحاد الدولي.

ويتعين على الحركة، سيما وأنها تضم جمعيات وطنية تعمل في 189 بلداً وتمثل كل بلدان المنشأ والعبور والمقصد تقريباً، تنفيذ نهج عالمي شامل ومنسق يستند إلى المبادئ ويقوم على التعاون لمعالجة مواطن الضعف لدى المهاجرين.

وتعتمد عملية وضع خطة استراتيجية، تسترشد بمعلومات مُستخلصة من رصد أكثر تعمقاً للتقدم المحرز، على النتائج المحققة حتى تاريخه، حيث تساعد على تسخير جهودنا الرامية إلى ضمان اتباع نهج أكثر تركيزاً.

ويوفر العمل جنباً إلى جنب مع جهات أخرى وتأسيس شراكة معها وفق المبادئ الأساسية للحركة فرصة للاستفادة من خبرتنا في مجال الهجرة، ولتحديد الاستجابات الاستراتيجية، ولتقديم المشورة بشأن الخدمات الأساسية وتوفير الدعم اللازم. ويتحتم علينا نتيجة لحجم الاحتياجات الإنسانية وأنماط الأنشطة المطلوبة أن نعمل بشكل وثيق مع واضعي السياسات وأصحاب النفوذ.

ويتطلب نجاحنا في تعزيز الترابط الاجتماعي تعاوناً مع السلطات العامة على جميع المستويات ومع المجتمعات المحلية، وذلك بغية متابعة الإدماج والاستمرار في الإجراءات العملية في السياقات الرسمية وغير الرسمية.

يلجأ المهاجرون إلينا طواعية لأنهم يعتبرون الجهات الفاعلة في الحركة داعماً رئيسياً لاحتياجاتهم الإنسانية ولمتطلبات الحماية. وتتمتع الجمعيات الوطنية بمكانة فريدة وبإمكانية الوصول إلى جميع المحطات على طول مسارات الهجرة، باعتبارها الواجهة الأساسية عند نقاط التنقل الرئيسية التي تقدم المساعدات الضرورية، حيث تتولى جمع المعلومات لتعزيز استيعاب تجربة الهجرة وبناء القدرات، وتنخرط في جهود الدبلوماسية الإنسانية بوصفها جهات مساعدة للسلطات العامة تحظى باحترام الجميع. وتسمح لنا العلاقة الوطيدة بين الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر والناس بصفة عامة على مر الزمن وفي جميع أنحاء البسيطة وفي مختلف الحالات، أن نلاحظ مواطن الضعف ونقاط القوة والإمكانات لدى المهاجرين وأن نعمل انطلاقاً من ذلك نحو تعزيز احترام الحقوق الأساسية للمهاجرين.

الملحق 1: وثائق الاتحاد الدولي الرئيسية بشأن الهجرة

سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة

توسع هذه السياسة نطاق سياسة الاتحاد بشأن اللاجئين وغيرهم من النازحين وتحل محلها. وهي تعزز وتكمل تلك القرارات الصادرة عن الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر المتعلقة بالأنشطة المنظمة لصالح اللاجئين والنازحين داخل بلدانهم. ويُقصد أن تكون السياسة واسعة النطاق بغية تجسيد البعد الكامل للاهتمامات الإنسانية. لذا فإنها، إلى جانب الاعتراف بحقوق مختلف هذه الفئات بموجب القانون الدولي، تتناول ضمن جملة أمور احتياجات ومواطن ضعف العمال المهاجرين والمهاجرين بلا جنسية والمهاجرين الذين يعتبرون غير شرعيين وكذلك اللاجئين وملتمسي اللجوء.

هذه الوثيقة متاحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية (ترجمة غير رسمية)، والروسية (ترجمة غير رسمية).

مبادئ الهجرة العشرة

هذه الوثيقة متاحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

نبذة عامة عن سياسة الاتحاد الدولي بشأن الهجرة: متاحة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية.

الهجرة في إطار المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر

شكّل المؤتمر الدولي الحادي والثلاثون فرصة سانحة للدول ولمكونات الحركة الدولية لمناقشة القضايا الرئيسية المتصلة بالهجرة وكذلك التهديدات المحدقة بالمهاجرين ونقاط الاستضعاف التي تؤثر عليهم في الوقت الراهن في جميع أرجاء العالم. وقد اعتمد أعضاء المؤتمر (الجمعيات الوطنية والدول والاتحاد الدولي واللجنة الدولية والدول الأطراف في اتفاقيات جنيف) قراراً اعترف بالدور المهم الذي تقوم به الحركة الدولية في القضايا المتصلة بالهجرة.

القرار المعني بالهجرة متاح باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية والألمانية (ترجمة غير رسمية).

وتتوفر الوثائق المرجعية الخاصة بالهجرة باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية والإسبانية

وثائق تتضمن معلومات أساسية بشأن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين

التعهدات التي قدّمتها الحكومات الوطنية خلال المؤتمر الدولي: يمكن الاطلاع عليها على الرابط التالي: <http://www.icrc.org/pledges>

اللجنة المعنية بالهجرة: وثيقة المفاهيم الأساسية؛ تقرير الجلسة الصباحية؛ تقرير جلسة ما بعد الظهر؛ تقرير عام عن سير العمل في المؤتمر

تقرير مرحلي بشأن تنفيذ القرار رقم 3 المعني بالهجرة والتعهدات الخاصة بالهجرة خلال الفترة من 2011 وحتى 2013.

الملحق 2: استبيان عن تنفيذ القرارات والتعهدات في إطار المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر – موجه للجمعيات الوطنية

يُرجى الرد بالكامل على الاستبيان وإرساله قبل يوم 30 حزيران/يونيو 2015

طلب القرار رقم 9 الصادر عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين للصليب الأحمر والهلال الأحمر من اللجنة الدولية والاتحاد الدولي أن يرفعا تقريراً إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بشأن متابعة جميع أعضاء المؤتمر للقرارات الصادرة عن المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين والتعهدات المقدّمة خلاله. ويهدف هذا الاستبيان إلى مساعدة الجمعيات الوطنية في إعداد التقارير بشأن الإجراءات التي اتخذت والتقدم المحرز منذ عام 2011 وحتى وقتنا هذا. وتتلقى سلطات الدول أيضاً استبياناً مماثلاً.

ويُرجى ملاحظة أن هذا الاستبيان يشكّل جزءاً من طلب رسمي للحصول على معلومات من المزمع إدراجها في تقرير سوف يُقدّم إلى المؤتمر الدولي الثاني والثلاثين بشأن تنفيذ هذا القرار إبان دورة انعقاد المؤتمر في كانون الأول/ديسمبر 2015. ويستند هذا التقرير، الذي ستتولى اللجنة الدولية تجميعه بالتعاون مع الاتحاد الدولي، إلى الملاحظات والتعليقات الواردة من الجمعيات الوطنية.

غير أن هدفنا هو استكمال آلية رفع التقارير التقليدية هذه بنهج يكتسي صبغة أكثر تخصيصاً سواء في نطاقه أو في الحصيلة التي قد تنتج عنه. و نود أن نعقد مقابلات عبر الهاتف من أجل إدراج المزيد من الأصوات الفردية في تقاريرنا ومن ثم الحصول على رؤية أكثر عمقاً للتجارب الشخصية. فإذا كنتم على استعداد لإجراء مقابلة حول موضوع ذي صلة بنتائج المؤتمر الدولي الحادي والثلاثين، يُرجى إبلاغنا بمعلومات عن كيفية الاتصال بالشخص المسؤول في مؤسستكم. وإن كان لديكم أيضاً معلومات أخرى مفيدة في هذا الصدد، كالروابط إلى مواقع على الإنترنت أو محتوى وسائل التواصل الاجتماعي، أو روايات أو صور أو مقاطع فيديو قصيرة تصوّر برامج أو حملات وتودون تشاطرها معنا، يُرجى إرفاقها بركم على هذا الاستبيان.

ويمكن الرد على الاستبيان إلكترونياً باللغات الإنجليزية أو الفرنسية أو الإسبانية أو العربية أو الروسية.

ويُرجى إرسال إما النسخة الإلكترونية من الاستبيان أو نسخة ورقية منه إلى العنوان التالي:

International Committee of the Red Cross
Division for Cooperation and Coordination within
the Movement
19, avenue de la Paix, CH-1202 Geneva
Switzerland

أو

International Federation of Red Cross and Red Crescent
Societies
Governance Support, Policy Implementation and
Oversight Department
P.O. 372, CH-1211 Geneva, Switzerland

/ رقم الهاتف : + 49 176 61088727

البريد الإلكتروني: reporting@rcrcconference.org

القرار رقم 3 - الهجرة: ضمان الوصول إلى المهاجرين، والكرامة، واحترام التنوع، والإدماج الاجتماعي

➤ للاطلاع على النص الكامل للقرار يُرجى الرجوع إلى الرابط التالي:

http://www.rcrcconference.org/docs_upl/en/R3_Migration_AR.pdf

➤ ونحن نشجعكم على تبادل النقاط البارزة محط التركيز والعبر المستفادة والتوصيات، فضلاً عن الصعوبات التي واجهتموها في تنفيذ هذا القرار. وإن كانت لديكم رغبة في تبادل المزيد من المعلومات حول هذا الموضوع من خلال مقابلة شخصية يُرجى إخطارنا باسم الشخص الذي يمكننا الاتصال به في مؤسستكم!

1- كيف تكفل القوانين والإجراءات الوطنية في بلادكم (أو لا تكفل) وصول الجمعية الوطنية إلى المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني؟

يرجى التوضيح:

2- ما هي الفرص والتحديات التي صادفتها جمعيتكم الوطنية في الممارسة العملية خلال عملية الوصول إلى المهاجرين بغض النظر عن وضعهم القانوني؟

يرجى التوضيح:

3- هل اعتمدت حكومتكم تشريعات تنص على ضمانات كافية وفقاً للقانون الدولي، وهل تمنح تلك التشريعات حماية كافية ومناسبة للمهاجرين وتكفل حصولهم على الخدمات الأساسية (شاملة خدمة إعادة الروابط العائلية)؟ وهل استُشِرت جمعيتكم الوطنية خلال عملية وضع السياسة الخاصة بالمهاجرين؟ وماهي النتائج التي تمخضت عن تلك الاستشارة؟

- نعم
- لا

يُرجى التوضيح:

4- ما هي الأنشطة التي تضمنت تعاوناً بين السلطات العامة وجمعيتكم الوطنية في ما يخص تعزيز احترام التنوع وتشجيع نبذ العنف والإدماج الاجتماعي للمهاجرين كافة.

يرجى ذكر أمثلة فعلية أو التعليق على التحديات وصعوبات معينة:

5- ما هي المجالات التي شهدت تعاوناً أو شراكة بين جمعيتكم الوطنية والسلطات العامة أو منظمات دولية أو منظمات غير حكومية أو مؤسسات القطاع الخاص في مجال العمل مع المهاجرين؟

يرجى ذكر التحديات أو التعليق عليها: